

المحاضرة السادسة: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تمهيد:

لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة يستعمل المحلل المالي عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم.

1. تعريف النسب المالية

تعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة. ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لا بد أن تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

1. وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي.
2. أو تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو معيار النشاط.
3. أو مع المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي.

2. أهمية النسب المالية:

يمكن للمحلل المالي أن يعتمد على عدد كبير من النسب، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التحليل لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة وذلك من مختلف الجوانب، فهي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضا مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

3. أنواع النسب المالية:

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى المجموعات التالية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب:

1.3. نسب الهيكل المالي:

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الاستخدام بهذا الخصوص:

1.13. تمويل الاستخدامات المستقرة: تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات

الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{استخدامات مستقرة}}$ قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة لأنها تعبر

عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلية)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFReX}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 (الواحد الصحيح) ، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، وأيضا بالنسبة لـ BFReX المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

2.13. الاستقلالية المالية: تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها

أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤثر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المحلل المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هذه النسبة يتعين أن لا تتجاوز 1 (الواحد الصحيح) وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيها، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور

الاستقلالية المالية ولا بد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

3.1.3. القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية: يعتمد المحلل لمالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF) وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا في خدمة الديون المالية (لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الديون المالية}}{\text{CAF}} = \text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة وارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة، وما تجدر إليه الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي CAF يمكن حسابها بواسطة طريقة الجمع أو طريقة الطرح.

أ- طريقة الجمع: CAF = نتيجة الدورة + مصاريف محسوبة - إيرادات محسوبة

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك + المؤنات وناقص القيمة + ق م ص للتثبيات المتنازل عليها-الاسترجاع عن ناقص القيمة والمؤنات-سعر التنازل عن التثبيات المتنازل عنها- القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

ب- طريقة الطرح: CAF = الفائض الإجمالي للاستغلال + إيرادات محصلة - مصاريف

مسددة

2.3. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع

التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة الاستخدامات الجارية للمؤسسة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياساً بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالباً على حساب النسب التالية:

1.2.3. نسب السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشاً للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

2.2.3. نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقاً في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية - المخزونيات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونيات كونه العنصر الأبطأ في التحويل وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5.

3.2.3. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على

المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3

4. نسب النشاط:

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات.

1.4 العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال: ما دام BFRex متعلق ومرتبطة بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الإحتياج الهيكلي، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الإحتياج ر ع إ} = \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن
- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين

4.2. معدل دوران المخزونات:

يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح.

حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

بالنسبة للبطانة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{دوران البضاعة/المواد الأولية}$$

بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المبيعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{دوران المنتجات التامة}$$

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أو المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

3.4. مدة التحصيل من الزبائن: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من

الزبائن وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}} \times 360$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة الى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدا السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال

مقلوب فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن

4.4. مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة

ديونها تجاه مورديها وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتریات السنوية الآجلة}} \times 360$$

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة الى تاريخ

تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، تتبع هذه المدة

بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل، كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل أقل كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هنا، هو أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

5. نسب الربحية:

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من رقم الأعمال (المبيعات) أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها ادره المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.

وفيما يلي أهم النسب المستخدمة:

1.5. نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

2- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية): تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

3- معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول): تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الإستخدامات}} \times 100\%$$